

إكراهات تعوق تجربة "الأقسام المدمجة" بالرشيدية

منها الخصائص في الموارد البشرية المؤهلة وغياب منهاج موحد صالح للمعاقين

تعوق تجربة «الأقسام المدمجة» بالرشيدية إكراهات عديدة تجعلها تراوح مكانها، وتحول دونها وبلوغ الأهداف المتوخاة منها.

وتتمثل أهم إكراهات هذه التجربة التي انطلقت ببناءة الرشيدية منذ سنة 2002، والتي تروم، حسب المخططين لها، تعميم التمدريس، وضمان تكافؤ الفرص في ولوج عالم العلم والمعرفة بالنسبة إلى جميع الأطفال، (تتمثل في عقلية العديد من آباء هؤلاء الأطفال الذين مازالوا يجدون حرجا في التصريح بإعاقته أبنائهم، كما لو كانوا عارا يجب إخفاؤه، ما يؤدي إلى التستر عليهم، ويحول دون تدرسيهم، رغم كثرة عددهم وعدم انتظام حضورهم من يسجل منهم.

وأفادت بعض المصادر أن العدد الإجمالي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالإقليم، المتراوحة أعمارهم بين 4 و51 سنة، يناهز 0005 طفل، وأن مجموع التمدريين منهم لا يتعدى 46 تلميذا، يتراوح عددهم بالقسم الواحد ما بين 8 و41 تلميذا، موزعين على ستة

أقسام، ثلاثة منها ببلدية الرشيدية (الأول بمدرسة النهضة، والثاني بمدرسة البنات، والثالث بمدرسة المطار)، وقسمان بآرفود (واحد للإعاقات الذهنية، والآخر للسمع والبصم، وتم إعداده بشراكة مع إحدى الجمعيات والمجلس البلدي) وقسم واحد بالريصاني خاص بالإعاقات الذهنية، بينما تفقرو باقي حواضر الإقليم وقراه إلى هذا النوع من الأقسام.

ويؤخذ بعض الآباء على هذه الأقسام أنها لا تغطي مختلف مراكز الإقليم، وأن المتوفر منها غير كاف، ويبعد عن مساكن العديد منهم، سيما أن النياية لا توفر لهم وسيلة نقل تجمعهم من بيوتهم وتعيدهم إليها.

ولأن النياية تعاني نقصا كبيرا في الموارد البشرية، فإن مسؤوليها ظلوا «يضحون» بفتة ذوي الاحتياجات الخاصة «بصالح» «التلاميذ الأسوياء»، وهذا ما يتطلب وقول أحدهم «كاع ما قرأوا الأسوياء، يقرؤو المعاقين!!!» من ثمة، تعاني تجربة الأقسام المدمجة، حسب مصادر «الصباح» خصوصا كبيرا في الموارد البشرية، ونذرة

المؤهل منها، إذ لا تتوفر النياية سوى على ستة مدرسين ومنسق يرأس خلية ذوي الاحتياجات الخاصة التابعة لمصلحة تدبير الحياة المدرسية، ومفتش... اثنتان من هؤلاء فقط تلقيا تكوينا متينا بالخارج، أما الباقيون فحضعوا لتكوين وطني هش اعتبره أغلبهم غير كاف. دون أن ننسى قلة التجهيزات المتخصصة، التي لم توفر الوزارة سوى القليل منها ولقسمين اثنين فقط. وبخصوص المناهج، أكدت المصادر أنه لا وجود للمناهج واحد مدقق صالح لكل هؤلاء التلاميذ، وأن المفروض على كل أستاذ أن يسطر مشروعا تربويا فرديا لكل تلميذ، وذلك لتباين إعاقات التلاميذ وبرجاتها، لكن نقص تكوين الأطر، وقلة التجهيزات، يحولان دون تحقيق المراد... أكثر من هذا، فإن الأستاذ بمفرده غير قادر على تأهيل هؤلاء التلاميذ، لأن العمل معهم ينبغي أن تضطلع به جماعة تمثلها لجنة مشتركة متعددة التخصصات، مهمتها تسهيل تسجيل هؤلاء، ووضع ملف لكل تلميذ، على أن تضم طبيبا نفسانيا يستطيع تحديد درجة الإعاقته (بسبطة،

متوسطة، حادة) ومساعدة الأستاذ على وضع البرنامج الفردي لكل تلميذ. لكن هذه اللجنة، مع كامل الأسف، غير مفعلة حاليا.

وأضاف أحد الأساتذة عاملا آخر يعرقل تأطير تلاميذ هذه الأقسام، ألا وهو أنهم لا يستفيدون من ورشات التكوين، وذلك لأن القاعات المخصصة لهم غير ملائمة، وأيضا لأن تكوين مدرسيهم تربوي وليس تقنيا، ومؤسسات التكوين المهني تابعة لوزارة أخرى.

وأكدت مصادر أخرى أن ما يزيد الطين بله هو أن جل المسؤولين مازالوا يتعاملون مع هذه التجربة كتشعار للاستهلاك، أو مجرد «موضة» سرعان ما سيمر وانها، ولبيلهم، أن المسؤولين غارقون في البوم، ولا يضعون هذا الموضوع ضمن أولوياتهم، ولا يخصصون له أي دعم لا محليا ولا جهويا أو مركزيا، باستثناء التجهيزات الهزيلة التي سبق أن زودتهم بها سفارة فرنسا، كما أن الامتحانات غير مرنة، ولا تراعي ظروف هؤلاء التلاميذ... وأخطر من هذا، أضاف المصدر ذاته أن

هذه التجربة، ورغم مرور أزيد من ثماني سنوات على انطلاقها، ما تزال منحصره في التعليم الابتدائي، دون أن تنتقل إلى الثانوي، والمثير، حسب أحد المدرسين، هو أنه، رغم كل هذه الإكراهات، التي تعترض التجربة محليا، تمكن بعض التلاميذ من الإندماج الكلي أو الجزئي.

ويناء عليه، اعتبر أحد الأساتذة أن تجربة الإدماج المدرسي لنوي الاحتياجات الخاصة تجربة هامة يلزم الحفاظ عليها، وتقويتها. كما اعتبر أن نجاحها رهين بتوفير مجموعة من العناصر أهمها الإرادة العقلية، والأطر المتخصصة وتحفيزها، والفضاءات الملائمة بالإنشائي والثانوي، والأدوات الديدماكتيكية، والتجهيزات اللازمة، كما يتطلب طرق تدريس خاصة، وتكييف المناهج، والعمل بروح الفريق وتخطيطا، وبرمجة وتنفيذا... على أن يشارك في ذلك التلاميذ وأسرههم وإدارة المؤسسة والأساتذة ومنسق خلية ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى هيئات المجتمع المدني، ومدنوية الصحة... علي بنساعود (الرشيدية)

بيت القصير

كتابات كيدية



عبد الكريم مفضال

في الكثير من الأحيان، يجد المسؤولون عن قطاع التعليم أنفسهم من حيث لا يدرون وبحسن نية، وهم يساهمون في انتشار بعض الظواهر السلبية، ومن ضمنها اتساع دائرة الشكايات والرسائل المجهولة والكتابات الكيدية التي تستهدف أشخاصا من القطاع نفسه، والتي يعين الواقفون وراءها، لأسباب في نفس يعقوب، في اتخاذها وسيلة انتقامية ناجحة لتصفية حساب غالبا ما يكون قوامه مصالح شخصية، مستغلين بذلك إرادة المسؤولين وحرصهم على التحري الدقيق في كل ما يشار إليه من خلال هذه الكتابات.

لقد آن الأوان لقطع الطريق على منتهزي عامل التعاطي الإيجابي مع كل ما ينشر، ومستهدفي تشويه سمعة أطر وموظفين والرج بهم في متاهات لجان التحقيق والتقارير، بل توريطهم أحيانا في سلوكات ووضعيات لم يأتوها، ذنبهم الوحيد أنهم لم يستجيبوا للتلبية مصالح شخصية أو تعاملوا بصرامة وجدية في تدبير شأن محلي أو جهوي.

وما يلقت الانتباه في هذه الظاهرة هو انتشارها بشكل غير مسبق في الوقت الذي صارت جميع القنوات مشرعة أمام الشكايات والتظلمات. إن ارتفاع وتيرة الرسائل المجهولة والكتابات الكيدية مقابل اتساع هوامش الحرية وتشريع الأبواب أمام إمكانيات التعبير عن التظلم والمعاذلة، له تفسير واحد هو افتقاد هذه الكتابات للمصداقية، وأن شكلها المجهول يؤشر على نزوعها الاحتيالي والكيدي، لأن المتظلم حقيقة، والواقف من موقفه والمؤمن بقضيته يستحيل أن يختبئ وراء نص مجهول المصدر أو كتابة صحافية بدون هوية، وبالتالي فهذا النوع من الكتابة ينطوي على جبن ومكر وإرادة كيدية في الآن ذاته.

وإذا كان يمكن تفهم هذا النوع من الكتابة - الشكوى الصادرة عن بعض الفئات، كالتلاميذ والآباء مثلا، لقلّة الوعي أو التوجس من رد فعل محتمل، فهو غير مقبول من فئة يفترض أن لها من الشجاعة الأدبية المستمدة من نبيل وقيمة الرسالة التربوية ما يكفيها لعدم الاختباء الجبان وراء الرسائل المجهولة والأسماء المستعارة.

والأكيد أن عدم الاهتمام بهذا النوع من الشكايات، والتركيز فقط على المعروف هوية أصحابها سيضع حدا لمثل هذه الممارسات الكيدية التي توفر لها ظروف انتعاشها بما يسيء إلى القطاع والمنتسبين إليه.

أطفال في وضعية إعاقة حركية داخل المؤسسات العمومية بسوس

تتوزع الأقسام الخاصة بالأطفال ذوي الحاجات الخاصة المدمجة باكاديمية جهة سوس ماسة درعة، حسب نوع الإعاقة، بست نيايات بالجهة على خمسة أنواع للإعاقه. وتفيد الإحصائيات الرسمية أن الإعاقة الذهنية تشكل أكبر نسبة من هؤلاء، حيث بلغ عددهم 12 حالة، ست منها بناية أكادير وإداوتان، وأربعة بتارودانت.

ويبلغ عدد هؤلاء الأطفال بالأقسام المدمجة 92 حالة من ذوي الإعاقه المختلطة والإعاقه السمعية والإعاقه الذهنية والإعاقه البصرية والإعاقه الحركية، منها 72 حالة بمتدرسة بسلك التعليم الابتدائي، عشر منها تتعلق بالإعاقه المختلطة، و11 بالإعاقه الذهنية، فيما لا توجد سوى حالتين بالتعليم الثانوي بتارودانت ترتبطان بالإعاقه السمعية والذهنية.

ويهدف إحداث هذه الأقسام، حسب منسق جهوي للمشروع رقم 7، إلى إكساب الأطفال ذوي الحاجات الخاصة تعلمات مدرسية تتسم بالجودة وتناسب إمكانياتهم وتؤهلهم للاندماج الاجتماعي وتجعل منهم أعضاء فاعلين، من جهة وتمكين الأطفال ذوي الحاجات الخاصة من نباتات تربوية ملائمة تيسر اندماجهم في الحياة المدرسية، وفي الحياة العقلية في ما بعد، وإيضاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، سواء الأطفال في وضعية إعاقة، أو الأطفال الأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية، أو أطفال الشوارع، وفي هذا الصدد، قال محمد مكاوي، منسق جهوي للمشروع رقم 7 المتعلق بالأقسام المدمجة، إن جميع نيايات وزارة اتربية الوطنية التابعة للجهة تتوفر على أقسام للإدماج المدرسي باستثناء نياية زاكورة. وأكد أن الأطفال في وضعية الإعاقه الحركية يتابعون تدرسيهم بشكل عاد داخل المؤسسات العمومية، فيما يتابع الأطفال في وضعية إعاقة بصرية تدرسيهم في المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، وقال إن الأكاديمية تفكر في فتح بنية أوبنيتين، حسب الإحصائيات، داخل المؤسسات العمومية. وأشار إلى أن أقسام الإدماج المدرسي المختلطة لا تخضع لتصور وزارة التربية الوطنية، لذا فإنه سيتم إعادة هيكلتها تبعا لما هو مسطر في توجيهات وزارة التربية الوطنية (المذكرة الوزارية 89/401).

وذكر بإيجازيات جهة سوس ماسة درعة التي يوجد بها نسج جمعي متنوع وغني في مجال العناية بالأطفال في وضعية إعاقة (سمعية وذهنية وبصريا وحركيا)، داعيا إياها إلى الانخراط الفاعل لتحسين جودة الإدماج المدرسي في الأقسام المدمجة. وعن تطور أعداد المتعلمين والمتعلمات في الأقسام المدمجة، قال المنسق الجهوي إن عدد هؤلاء الأطفال خلال الموسم الماضي بلغ 221 متدرسا، وانخفض العدد إلى 99 بسبب تدخل جمعيات المجتمع المدني وفتح أقسام داخل مراكز لا تشرف عليها وزارة التربية الوطنية. وقال إن العدد الإجمالي هؤلاء داخل الأقسام المدمجة بالمؤسسات التعليمية وغيرها من المراكز المستقلة يبلغ 282 طفلا وطفلة من ذوي الحاجات الخاصة. ويبلغ عدد الأقسام المدمجة، حسب المنسق الجهوي حوالي 29 قسما، إذ ارتفع عددها من 52 خلال موسم 7002-6002 إلى 29 خلال الموسم الحالي. وأوضح أن أكاديمية جهة سوس ماسة درعة أعدت، على ضوء البرنامج الاستعجالي، برنامج عمل خلال الموسم الجاري خاصا بالأطفال في وضعية إعاقة، يتضمن عدة إجراءات. ويهدف البرنامج إلى تفعيل النصوص التشريعية والقانونية، وفتح أقسام مدمجة جديدة. ويتزامن هذا مع إعادة تأهيل الأقسام المدمجة غير المناسبة في ضوء التشريعات المنظمة، وكذا تخصيص قسم واحد لكل صنف من الإعاقه. كما يرعى المخطط إلى فتح أقسام مدمجة لفائدة المراكز الخاصة، وإعداد مصوغة تكوينية في مجال الاحتياجات الخاصة. وأكد أن الأكاديمية بصدد الشروع في إعداد خريطة الإدماج المدرسي للموسم المقبل.

أما في ما يتعلق بالأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية فقد انطلق البرنامج بإحصاء عدد هؤلاء لتحسين الخدمات التربوية لفائدة الأطفال الأحداث الجانحين في المؤسسات السجنية. وأشار إلى أن البرنامج لم يغفل أطفال الشوارع، حيث وضعت خطة لتحسين الخدمات التربوية لفائدة هؤلاء، وتم تحديد بنيايات الإدماج لضمان تدرس أو إعادة تدرس أطفال الشوارع. على صعيد آخر، كشف محمد مكاوي أن أكاديمية جهة سوس ماسة ستستغل مهرجانا جهويا للفيلم التربوي خاصا بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، تحت شعار «الفيلم التربوي دعامة لإنصاف الأطفال ذوي الحاجات الخاصة» خلال شهر مايو 9002.

وتستعرف أيام المهرجان عرض من طرف لجنة التحكيم وكذا موائد مستديرة حول الأطفال في وضعية إعاقة البدائل التربوية، والإعلام الخاص بالحاجات الخاصة، والوسائل التكنولوجية في خدمة الأطفال ذوي الحاجات الخاصة، والتربية النظامية وغير النظامية للأطفال نزلاء المؤسسات السجنية، وأطفال الشوارع، وسيخصص

المهرجان جوائز تحفيزية لأحسن إخراج، وأحسن سيناريو، وأفضل ممثل في الذكور (الأطفال من 4 إلى 51 سنة)، وأفضل ممثل في الإناث (الأطفال من 4 إلى 51 سنة)، كما سيتم تكريم ثلة من الفاعلين العاملين في مجال الحاجات الخاصة.

محمد إبراهيمي (أكادير)

بلاغ

Drive your way

هيونداي تعكس تخفيض الرسوم الجمركية على أتمنتها

سعيها منها لاستفادة جميع المستهلكين المغاربة من انخفاض الرسوم الجمركية والتي دخلت حيز التطبيق اعتبارا من فاتح يناير 2009، تلتزم شركة جلوبال إنجينز الموزع الحصري لماركة هيونداي في المغرب بتقديم تشكيلة سياراتها بأثمنة تأخذ بعين الاعتبار من الآن فصاعدا القوانين أو المقتضيات الجمركية الجديدة. وعليه، فإنه واعتبارا من 11 فبراير 2009 ستعكس جلوبال إنجينز انخفاض التسعيرة الجمركية على أتمنتها بنسبة تخفيض تبلغ 4% على مجموع السيارات السياحية والنفعية.

هذا الإجراء يترجم الالتزام المهني لجلوبال إنجينز والذي تنوي الشركة من خلاله طرح أجد المنتجات بأداء عالي وجودة متميزة وذلك بشروط أكثر شفافية وتفضيلية.

كما تسلط الضوء على سياسة القرب الذي تسهر جلوبال إنجينز على تعميقه مع كافة زبائنها عبر ربوع المملكة، حيث تتواجد هيونداي في عدة مدن تم عبرها بيع أكثر من 7100 سيارة في العام 2008، واضعة بذلك هيونداي في المرتبة الخامسة في الماركات الأكثر إقبالا من طرف المغاربة في السيارات السياحية.

HYUNDAI